ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Rese. Ammar Mahdi Soueif,

Dr. Musa Jaafar Fadel

Mustansiriya University
College of Education,

Email:
ammar.abwd@gmail.com

Keywords:

Imam Al-Sadiq (ealayh alsalam), the sentence, nominal sentence, verbal sentence, Tawheed Al-Mufaddal

A r t i c l e i n f o

Article history:
Received 15.May.2022
Accepted 17.Aout.2022
Published 30.Nov.2022

The Sentence According to Imam Jaafar bin Muhammad Al-Sadiq (148 AH) in the Book Tawheed Al-Mufaddal

A B S T R A C T

The research stands on the history of mentioning the term of the sentence for Arabic grammarians, as the term of the sentence was not used by the early Arabic grammarians, instead the term of speech was used in their writings, and then it examines its occurrences for Imam Al-Sadiq (ealayh alsalam) and its implications in the context of his speech and the impact of the context of the sentence in the book of Tawheed and directing those who deny monotheism and those who say otherwise, according to the use of certain structures for that. The importance of the research in this text increases due to the spread of atheism at that time and also because it is considered one of the texts dating back to the era of the first martyrdom. The research consists of an introduction to the sentence for Arabic grammarians and then a definition of the nominal sentence and its occurrence in terms of the debutante and the diversity of the predicate and the verbal sentence in terms of the necessary verb and transitive and passive and the significance of its occurrence at him (ealayh alsalam). The research analyzes the structure of the sentence for him (ealayh alsalam) and its relationship to the response to atheists and those who belive in absurdity.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol49.Iss3.3368

الجملة عند الإمَام جَعفرُ بْنُ محمّدٍ الصّادِقُ عليه السلام (148هـ) في كِتَابِ تَوْحِيْدُ المُفَضّل

*الباحث: عَمَّار مّهدِي سويف أ.م.د. مُوسَى جَعفَر فَاضِل
الجَامِعَةُ المُسْتَنْصِرِيَّةِ / كُلّيّة التّربِيّةِ

المستخلص

يقف البحث على تاريخ ذكر مصطلح الجملة عند النحاة العرب فلم يكن مصطلح الجملة مستعملا عند النحاة العرب الأوائل بل كان مصطلح الكلام هو المستعمل في مؤلفاتهم ومن ثم يبحث صور ورودها عند الإمام الصادق عليه السلام، ودلالاتها في سياق كلامه عليه السلام.وأثر سياق الجملة في التوحيد وتوجيه المنكرين للتوحيد والقائلين بغيره وفق استعمال تراكيب معينة لذلك. وتزدد أهمية البحث في هذا النص نظرًا لانتشار الإلحاد في ذلك الوقت وكذلك؛ لأنّه يعد من النصوص التي تعود إلى عصر الاستشهاد الأوّل. ويتألف البحث من تمهيد عن الجملة عند النحاة العرب ومن ثم تعريفًا للجملة الاسمية وصور ورودها من حيث المبتدأ وتنوع الخبر. والجملة الفعلية من حيث الفعل اللازم والمتعدي والمبني للمجهول ودلالة ورودها عنده عليه السلام. ويحلل البحث تركيب الجملة عنده عليه السلام وعلاقتها بالردّ على الملاحدة والقائلين بالإهمال.

الكلمات المفتاحيّة: الإمام الصادق عليه السلام، الجملة، الجملة الاسميّة، الجملة الفعليّة، توحيد المفضّل.

التمهيد:

النحو العربي وكطبيعة العلوم الأخرى التي لا تبدأ بنضج كامل بل تكون البداية فيها مرحلة ممهدة لمراحل نضج متتالية، وهذا ما نجده في ذكر مصطلح الجملة لدى النحاة العرب فلم يذكرها سيبويه (ت180هـ) إلّا مرّة واحدة بصيغة جمعها[1] ، إلّا أنّ بعض النحاة يذهب إلى أنّ سيبويه قد تكلم عن ماهيّة الجملة وأركانها عند تناوله الكلام وأقسامه، ولكنه لم يذكر الجملة كمصطلح معروف[2] ، وهذا الرأي أراه سديدًا وأذهب إليه. ظهر مصطلح الجملة أوّل مرّة عند المبرّد في المقتضب (ت 285هـ) في مجال ذكره للفاعل حيث قال: "وإنَّما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، / وتجب بها الفائدة للمخاطب"[3] . ولم يفرّق النحاة بعد المبرّد بين مصطلحي "الكلام والجملة" بل يُعد عندهم مرادف له فنرى ابن جني (ت 391هـ) عند تعرضه للفرق بين الكلام والجُمل لا يفرّق بين المصطلحين ويعدهم شيء واحد يقول: "الكلام فكلّ لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل"[4] . وكذلك الزمخشري (ت 538 هـ) سار على ما سار عليه ابن جني في وضع الكلام والجملة في موضع واحد قال: "والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأُخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلق بكر، وتُسمّى الجملة"[5] . فالزمخشري يَعدُّ مصطلح الجملة والكلام نفسه ولم يشر إلى من سبقه في التفريق بين المصطلحين، وقرينة "تُسمّى الجملة" عنده تشير إلى أنّ بعض النحاة كانوا يصطلحون لفظة "جملة" قبله. ومنها ما ذكره صاحب "اللّباب" في تعريف للجملةِ "الْكَلَام عبارَة عَن الْجُمْلَة المفيدة فَائِدَة يسوغ السُّكُوت عَلَيْهَا"[6]. ولم يوافق ابن هشام (761هـ) الزمخشري في معرض تعريفه للجملة حيث ذهب إلى عدم ترادفهما، بل اعتقدَ بأنه توهم من صاحب المفصل، والصواب عند ابن هشام أنّ الجملة أعمُّ من الكلام، فجملة الشرط لا يمكن السكوت عليها، فلا تقول: "إن قام عليٌّ"، من قولك: "إن قام عليٌّ قام زيد" [7]. ويُعد ابن هشام أول نحوي تحدّث عن الجملة وأقسامها في كتابه "مغني اللبيب" في الجزء الثاني منه وعرّفها بقوله: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قَامَ زَيد) والمبتدأ وَخَبره كـ (زيد قَائِمٌ) وما كان بمنزلة أَحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ) و (أَقَائمٌ الزيدانِ) و (كَانَ زيدٌ قَائِما) و(ظننته قَائِما)" [8]. وظاهر كلام ابن هشام إنّ الكلام يشترط فيه الفائدة وهذا ما لا يشترط في الجملة. وهذا العموم ذهب إليه السيوطي (ت 911هـ) في "همع الهوامع" إلى أنّ الجملة أعمَّ لأنَّها لا يشترط فيها الإفادة [9]. وإلى هذا ذهب السامرائي على رأي جمهور النحاة[10] . فما كان مفردًا نحو قولك: (عليٌّ) غير مسند إليه شيء، لا يسمّى

كلام بل هو كلمة[11] . ومن المحدثين السيّد علي البهبهاني (1395هـ) استدل ببطلان القول بالترادف بقوله: "أنّ الجملة تباين الكلمة وتعمّ الكلام من وجهٍ لاجتماعهما في الجمل المفيدة وافتراقها عنه في الجمل الناقصة وافتراقه عنها في المفردات المفيدة فظهر بطلان ترادفهما"[12]، وقد رفض رأي ابن هشام الدكتور كريم الخالدي حيث ذهب إلى أنّ جملة الشرط ذات فائدة وإنّ تمّ السكوت عليها فهي ذات معنى إذّا انفردت واستغرب رأي ابن هشام والزمخشري، وهنا خَلطَ الدكتور وأدخل الزمخشري في ردّه لأنّ القول بهذا الرأي لابن هشام وليس للزمخشري وقد يكون ذلك وقع سهوًا منه [13]. وهو رأي محترم للدكتور لكن كيف تحدث الفائدة عند السكوت مع وجود (إن) في قولنا: (إن قام عليٌّ) فحذف الجواب مع وجود (إن) لم يبق فائدة وإن تمت الفائدة في الجملة فهي خارجة عن جملة الشرط والتي هي محل استشهاد ابن هشام.

والجملة عند المحدثين هي أبسط صورة ذهنيّة تامّة يصحّ السكوت عليها، وتتألف من عناصر ثلاث المسند والمسند إليه والإسناد أو المتحدث عنه أو المبني عليه، ويسمّى الإسناد أيضًا ارتباط المسند بالمسند إليه[14] . وهذان الركنان المسند والمسند إليه هما عمدة الكلام وما سواهما قيد أو فضلة[15] ، فلا يمكن أن تتألف الجملة من دونهما كما يرى النحاة[16] .

والجملة أنواع اسميّة وفعليّة قبل ابن هشام الذي عدّها ثلاث اسميّة وفعليّة وظرفيّة[17] ، والزمخشري جعلها أربع فالشرطيّة منها[18] ، وهذا مالم يرتضه بعض النحاة الذين عدوا الشرطيّة فعليّة في الأصل[19] وحتّى الظرفيّة[20] .

وسأدرس الجملة الاسميّة والفعليّة عند الإمام الصادق عليه السلام وصور كل منهما:

أوّلًا: الجملة الاسميّة:

هي الجملة التي تتكون من مسند إليه ويُسمّى مبتدأ ومسند ويسمّى خبر والإسناد[21] . وهذه أبسط صور الجملة الاسميّة، ويكون الجزء الأول منها اسمًا[22] لذا تُسمّى اسميّة[23] . ولكنّ الجرجانيّ لم يرتض تعليل التسمية من قبل النحويين بأنّ المبتدأ مبتدأ لأنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنَّه منطوق به أوّلا، ولا كان الخبر خبرًا لأنَّه مذكور بعد المبتدأ. وأوضح الفرق بينهما، وعلّل التسمية بأنه "كان المبتدأ مبتدأ لأنَّه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرًا لأنَّه مسند ومثبت به المعنى". وهو تعليل لطيف وأقرب للصواب. وعرّفها بعض المحدثين: "هي إسنادٌ بين اسم متصدر هو المبتدأ وحُكمٍ منسوب إليه وهو الخبر"[24] . والجملة اسميّة وإن صُدِّرت بحرف[25] . ودلالة الجملة التي صدرها اسم أو الاسميّة الثبوت[26] ، وقد تدل على غير ذلك بقرينة[27] . ولا عبرة في الحروف المتقدّمة في تحديد نوع الجملة، كحروف الاستفهام والنواسخ[28] . والركن الأوّل أي المبتدأ هو اسم مرفوع في أوّل الجملة مجرد من عوامل لفظية" [29]، والخبر هو "اسم مرفوع يتمّم معنى الجملة الأساسيّ مع المبتدأ"[30]. وركنا الاسميّة هما مرفوعان بل أصل الرفع[31] ، وغيرهما محمول عليهما، وقيل الفاعل أصل الرفع[32] ، وذهب بعضهم بأنّ كلاهما أصل[33] . وقد اُختلف في رافعهما، فقيل إنهما ترافعا[34] ، وقيل الابتداء رافع المبتدأ والخبر معًا[35] ، وقيل الابتداء رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر[36] . يرى سيبويه والجمهور بأنّ الرافع عامل معنوي وهو الابتداء[37] ، وذهب بعضهم إلى أنّ عامله هو التّعرّي من العوامِل اللّفظيّة[38] .

ومن صور الجملة الاسميّة الواردة عند الإمام الصادق عليه السلام:

1- المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

القياس في الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة[39] ؛ "لأنّك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بطرح الاسم الذي تحدث عنه لينتظر المتلقي الخبر"[40]، والمبتدأ هو المحكوم عليه، فكان معروفًا عند المخاطب ليستفيد الحكم على معروف[41] ، ولإفادة المخاطب فتحق الفائدة من الإخبار[42] . ومن ذلك عند الإمام عليه السلام : **((يا مفضّل أوّل العبر والأدلّة على الباري جلّ قدسه، تهيئة هذا العالم وتأليف أجزائه ونظمها، على ما هي عليه، فإنّك إذا تأمّلت العالم بفكرك وخبرته بعقلك، وجدته كالبيت المبنيّ المُعَدّ فيه جميع ما يحتاج إليه عباده، فالسماء مرفوعة كالسقف، والأرض ممدودة**

كالبساط، والنجوم منضودة كالمصابيح، والجواهر مخزونة كالذخائر))[43] . فقد أخبر الإمام عليه السلام بالمبتدأ المعرفة "السماء، الأرض، النجوم، الجواهر"، وأخبر بالنكرة "مرفوعة، ممدودة، منضودة، مخزونة". فالابتداء بالمعرفة جعل حقّها أن تكون مبتدأ؛ لأنّها المعروفة للسامع، وأما النكرة غير معلومة فحقّ بها أن تكون خبرًا يُخبر السامع ما ينتظره[44] . فعند نطق "السماء" ترى السامع ينتظر السماء هذه ما بها؟ أهي زرقاء أم ممطرة؟ ... فهي معروفة فيأتي الإخبار بالنكرة المبهمة لدى السامع أو المتلقي ليخبره عن ماهيّتها. وقد أدى سياق التنكير عند الأمام عليه السلام التعظيم[45]، الحجاج مع الملاحدة الناكرين لوجود الله – تعالى شأنه –، والجاحدين لعجيب صنعته، وعظيم خلقه، يحتاج بأن يُعظّم خلق الله تعالى، فكيف للسماء أنّ ترتفع بلا عمد، ومن أين للأرض أن تمتدّ كالبساط[46]، ويسير عليها الناس، أليس هناك حكيم قد أتم ذلك، وكيف نُضدت هذه النجوم، فهذا الخلق العظيم برهان على وجود واضع له وهو الله سبحانه وتعالى ونكّر الخبر لأنّ المتلقي، ينتظر أن يسمع ما يُرد على الجاحدين، بأن هذا الصنع (رَفعُ السماء) علامة من علامات وجود الله تعالى، ولو عرفها ما كان يهمه سماع ذلك. فضلًا عن ذلك، أن المبتدأ معرف بالألف واللام.

ومنه قول الإمام الصادق عليه السلام: **((لم صارت أبدان الحيوان – وهي تغتذي أبدا – لا تَنمي، بل تنتهي إلى غاية من النمو، ثمّ تقف ولا تتجاوزها، لولا التدبير ذلك، فإنّ تدبير الحكيم فيها أن تكون أبدان كل صنف منها على مقدار معلوم غير متفاوت في الكبير والصغير، وصارت تَنمي حتّى تصل إلى غايتها، ثمّ تقف ثمّ لا تزيد، والغذاء مع ذلك دائم لا ينقطع ولو تَنمي نُموّا دائما لعظمت أبدانها، واشتبهت مقاديرها حتّى لا يكون لشيء منها حدّ يعرف))**[47] . فالمبتدأ "الغذاء" والخبر اسم الفاعل "دائم"، استعمل الإمام عليه السلام الجملة الاسميّة في الإخبار لدلالتها على الثبوت، فدلالة "دائم" في هذا الموضع غير دلالة "يدوم" فالغذاء للجسم ونموه ثابت ولا يُستغنى عنه، ودلالة الفعل لا تؤدي الغرض المراد. ولطيف استعمال الاسم وثبوت صفته، في دلالة التي أورده الإمام عليه السلام في أنّ غذاء الجسم ثابت وأنّ الجسم قد نَما عليه منذ الصغر فمن الذي دعا الجسم للتوقف عن النمو رغم أنّ الغذاء نفسه ثابت ولم يتغير، وهذا يدل على وجود حكيم قد هيّأ هذا الجسم ليتوقف عند حجم معين.

2- المبتدأ معرفة والخبر معرفة:

كما ذكر أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة فإذا كان الخبر مفرد معرفة، كنت مخيّر في جعل أيّهما مبتدأ والأخر خبر[48] ، وقد عارض الجرجاني قول النحاة بتقديم أيّهم شئت[49] ، وتبعه من المحدثين عبده الراجحي، فالمبتدأ والخبر وإن كانا متساويين من حيث التعريف، فإنّك لا تقدّم أيّهم شئت مخيّرًا بل تقدّم أيّهم تحكم عليه، مثل قولنا: (أخي صديقي، صديقي أخي) فإن كنت تقصد أن تحكم على أخيك بأنّه صديقك وجب أن يكون الأخ مبتدأ والصديق خبر، أمّا إذا أردت أن تحكم على صديقك بأنه أخوك قلت: (صديقي أخي)[50] . وهو فرق جلي وواضح نبهنا إليه الجرجاني ومن أتبعه، ولم يجانب الصواب البتّة. وللعرب أغراض في تقديم أحدهم على الأخر وجعل مبتدأ ووضع ثاني وإخبار به، فهناك فروق في المعاني المتحصلة من جعل هذا مبتدأ وذاك خبر يُخبر به ويتم ذلك نظرًا لمراعاة المتلقي، وضرب من ضروب الاهتمام [51]. ومن قول الإمام عليه السلام: في وصف المطر: **((تأمّل نزوله على الأرض والتدبير في ذلك، فإنّه جعل ينحدرُ عليها من علو ليغشى ما غلظ وارتفع منها فيرويه، ولو كان إنّما يأتيها من بعض نواحيها لما علا على المواضع المشرفة منها، ولَقَل ما يزرع في الأرض... ألا ترى أنّ الذي يُزرع سيحا، أقل من ذلك، فالأمطار هي التي تُطبّق الأرض، وربّما تُزرع هذه البراري الواسعة وسفوح الجبال وذراها فتغلّ الغلّة الكثيرة. وبها يَسقط عن الناس في كثير من البلدان مؤنة سياق الماء من موضع إلى موضع، وما يجري في ذلك بينهم من التشاجر والتظالم حتّى يستأثر بالماء ذو العزة والقوة، ويُحرَمُه الضعفاء))**[52] . يصف الإمام الصادق عليه السلام هذا الصنع العجيب الذي سخره الله تعالى للإنسان وهو المطر ويشير إلى حكمة الباري عزّ وجل في هذا التدبير، وهو من الدلائل الواضحة على وجود المدبّر الحكيم وهو الله سبحانه وتعالى. والجملة

الاسميّة في قوله عليه السلام "الأمطار هي"، فالمبتدأ الأمطار معرفة والخبر الضمير "هي" من المعارف أيضًا. فالمبتدأ والخبر متساويان، لكن الإمام عليه السلام، قدم الأمطار لأنَّها محكوم عليها، والمحكوم عليه هو الذي تمّ الإخبار عنه، فضلًا عن دلالة الثبوت في الجملة الاسميّة، فإن المطر هو ثابت النزول على الأرض، وكذلك سقيها دائم وثابت.

ومن ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: **((ففي هذا دلالة واضحة على أنّ العالم مخلوق بتقدير وحكمة ونظام وملائمة، وأنّ الخالق له واحد، وهو الذي ألّفه ونظمه بعضا إلى بعض، جلّ قدسه وتعالى جدّه))**[53] . فالمبتدأ هو الضمير المنفصل "هو" وهو معرفة، والخبر "الذي" معرفة. وقد يفيد الإخبار – في هذا الموضع – التذكير[54] ، بمن ألّفَ وخلق هذا العالم، فالجاحدون يعرفون أنّ لهذا الكون مؤلف وصانع فيأتي التذكير بالإخبار "هو الذي ألفه..." وقوله عليه السلام: "هو" وأخباره بالضمير، إنّ الله سبحانه هو من ألّف هذا ولا غيره، فهذا العالم وما يحويه من جعله مضموم بعضه إلى بعض غير الله جل جلاله. فضلًا عن أنّ الإخبار جاء بالاسم الموصول "الذي" وهو يُؤتى به للإشارة للجمل التي للسامع معرفة بها، والجمل التي لا سابق معرفة للسامع بها[55] ، ويؤُتى بها لوصف المعرف بالجمل[56] . وإذا جاء الاسم الموصول خبرًا كما في قول الإمام عليه السلام ، فإن الجملة غير معلومة للسامع، وهذا لا يعني أنّ السامع لا يعلم عين ما أردته وأخبرته به لكنّه يعلم بالمجمل وليس في التفصيل[57] ، فمثال ذلك أنك ترى رجلًا من بعيد فتعرف أنه رجل ولكنك لا تعرف من يكون، وهذا المراد من أنّ "الذي" دخلت على جملة غير معلومة للسامع بعينها وهذا ما أراده الإمام عليه السلام، أي أن هذا التأليف قد أتى من الله الواحد الأحد الذي به تجحدون، وإن كانوا يعلمون ويعرفون أن هذا الكون بعضه مضموم إلى بعض فمعرفتهم بالجملة في مجملها وليس بعينها. التعريف للاسم الموصول عند الإمام عليه السلام، خرج للتعظيم، ويرى السامرائي أنّ من أغراض التعريف بالموصولات هو التعظيم [58]، فالمحل هنا محل جدال وإثبات لقدرة الخالق جلّ شأنه أمام الملاحدة؛ لأنَّهم لا يريدون أن يقرّوا بهذه المقدرة فعظّمه بقوله " هو الذي ألفه...".

3– المبتدأ معرفة والخبر جملة فعليّة:

يُخبَر عن المبتدأ المعرفة بالجملة الفعليّة، وهي الجملة المركّبة من الفعل والفاعل[59] ، وهذا النمط أكثر ما ورد عند الإمام الصادق عليه السلام، من صور الجملة الاسميّة. واشترط النحويون في هذا أن يتقدم المبتدأ وجوبًا ولو تقدم الخبر لأصبح الكلام جملة فعليّة[60] ، وللجملة الفعليّة دلالة واضحة وهي الاستمرارية وتجدد المعنى شيء بعد شيء[61] . ومن ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام : **((فحين يولد قد تلمّظ وحرّك شفتيه طلبا للرضاع، فهو يجد ثديي أمه كالأداوتين المعلّقتين لحاجته فلا يزال يتغذي باللبن، ما دام رطب البدن رقيق الأمعاء ليّن الأعضاء))**[62] . الضمير "هو" مبتدأ معرفة والخبر جملة فعليّة، وقد اشتُرط في المبتدأ الذي خبره جملة فعليّة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ[63] ، وهو الضمير المستتر في الفعل "يجد". فقد أخبر الإمام عليه السلام بالجملة الفعليّة، ودلالته المزاولة والتجدد، فالطفل دائم المزاولة على الرضاعة، وهذا فعل متجدد وقد يكون من قصد الوجود هو أن وجود الثدي يقع من الطفل مرة بعد مرّة[64] ، فهو في كل مرة يجد ثدي أمه، ولو أخبر بالاسم لما أعطى المعنى مراده لدى السامع، "فواجد" غير "يجد". ولم يكن ليدلّ على الوقوع شيء بعد شيء.

ومنه قول الإمام عليه السلام: **((والدلفين يلتمس صيد الطير، فيكون حيلته في ذلك أن يأخذ السمك فيقتله ويسرحه حتّى يطفو على الماء ثمّ يكمن تحته ويثوّر الماء الذي عليه حتّى لا يتبيّن شخصه، فإذا وقع الطير على السمك الطافي وثب إليها فاصطادها))**[65] . فقد أخبر عن المبتدأ "الدلفين" بالجملة الفعليّة، والتي فعلها فعل مضارع فزيادة على دلالة المضارع على المستقبل، دلَّت الجملة الفعليّة على التجدّد هنا ولا يصح إقامة الاسم محلها فصيد الطير مستمر ومتجدد لدى الدولفين وهذا استعمال لطيف.

4– المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة: من أنواع الخبر الذي ذكره النحويون هو الخبر شبه الجملة، لكنّهم قد قدّروا له متعلّق محذوف، وقدّروه بـ (كائن، استقر، مستقر) وهي أشهرها[66] ، وأشار بعضهم إلى أنّ هذا الموضع لا يتعلق بشيء[67] ، أمّا

بعضهم فقد أشار إلى أنّ المحذوف المقدّر يكون، مقدرًا بحسب المراد، فإذا أردت الثّبوت قدّرت المحذوف اسم، وإذا أردت دلالة التجدد قدّرت المحذوف فعلًا[68] . ومن الخبر شبه الجملة عن الإمام الصادق عليه السلام: **((الحمد لله مدبّر الأدوار، ومعيد الأكوار، طبقا عن طبق))[69]** . يبدأ الإمام الصادق عليه السلام الحمد لله تعالى والثناء عليه وذكر صفاته، وقد أخبر عن المبتدأ "الحمد" بالخبر شبه الجملة لفظ الجلالة "لله" وعادةً أجد الإمام عليه السلام يُأخر المبتدأ ((وله الحمد[70]))، لكن في هذا الموضع لم يفعل، ففي موضع التقديم سبقه كلام ومحاجة وأراد قصر الحمد لله وحده، وأن لا أحد يُحمد دونه فكلّ النعم لله سبحانه وتعالى، أما هذا السياق فقد كان بداية مجلسه ولم يسبقه كلام وهو سياق الذكر لصفات الله جل جلاله وقد تلاه ذكر صفات أُخرى للباري عزّ وجل، واللام الجارّة للفظ الجلالة هي للاستحقاق[71]، أي أنّ الحمد هو استحقاق الله تعالى. فقد أخبر عن المبتدأ المعرفة بشبه الجملة وقد ذكرنا اختلاف النحويين في تقدير المتعلق، فقد أشار السامرائي[72] إلى امتناع تقدير المتعلّق في هذا الموضع بفعل متعلّق ويحسن تقديره باسم متعلق وهو "كائن" إذ لا يستحسن استخدام "يكون" لدلالة التجدد فيها، ويصحّ "كائن" لدلالة الثبوت في حمد الله سبحانه وتعالى. ومن ذلك أيضا عند الإمام الصادق عليه السلام: **((فكّر يا مفضّل في هذه الأشياء التي تراها موجودة معدة في العالم من مآربهم، فالتراب للبناء. والحديد للصناعات، والخشب للسفن وغيرها والحجارة للأرحاء وغيرها، والنحاس للأواني. والذهب والفضة للمعاملة والجواهر الذخيرة، والحبوب للغذاء، والثمار للتفكه، واللحم للمأكل، والطيب للتلذذ، والأدوية للتصحح والدواب للحمولة. والحطب للتوقد والرماد للكلس، والرمل للأرض، وكم عسى أن يحصي المحصي من هذا وشبهه...))[73]** . المبتدأ معرّف بالألف واللام "التراب" والخبر مجرور بحرف الجر اللام " للبناء" والألف واللام الداخلة على المبتدأ واجبة الذكر كما أشار الزمخشري "فبعض الأعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازمٍ وغير لازم فاللازم في نحو النجم للثريا" [74]. فقد غلب على التراب البناء، وعلى الحديد الصناعات وعلى الخشب السفن وعلى الحبوب الغذاء... فأصبح معروف أنه له. ولام الجار هي لام الاختصاص[75] ، وعلى تقدير المتعلّق أجدهُ كما ذهب السامرائي " كائن" أي "التراب كائن للبناء" فهو ثابت على أنّه للبناء.

الجملة الفعليّة

هي الجملة التي صدرها فعل[76] . "ولا تخلو من أن يتصدّرها فعل، لفظًا، أو تقديرًا كالذي بعد إذا"[77]. وتتكون من مسند وهو الفعل ومسند إليه وهو الفاعل[78] ، أو ما ينوب عنه[79] ، وهما العماد فيها وما عداهما فضلة كالمفعول والجار والمجرور[80] . "والفعل ما دلّ على معنى بنفسه مقترن أحد الأزمنة الثلاثة"[81]، "فالفعل هو إخبار عن حدث حصل أو يحصل أو سيحصل[82] ". والفاعل هو من قام بالفعل في الحقيقة أو اتّصف به[83] .

استعمل الإمام الصادق عليه السلام، الجملة الفعليّة أكثر من الجملة الاسميّة، بشكل واضح لعلّ ذلك هو شأن العرب في كلامهم الذي تَغلُب عليه الفعليّة، "فالأفعالُ أصولُ مباني أكثر الكلام، وبذلك سمّتها العلماء الأبنية، وبعلمها يُستدلُّ على أكثر علم القرآن والسنّة" كما يرى ابن قوطيّة(ت367هـ)[84] .

وسأدرس للجملة الفعلية الواردة عند الإمام الصادق عليه السلام على النحو الآتي:

أوّلًا– جملة فعلها لازم وصور ورودها.
ثانيًا– جملة فعلها متعدّي وصورها.
ثالثًا– جملة فعلها مبني للمجهول وصورها.

أولًا: جملة فعلها لازم وصور ورودها.

الفعل اللازم ويسمى "غير متعد"[85] ، ويسمّى "القاصر"[86] . و" هو ما لزم فاعله ولم ينفذ إلى مفعول"[87]. ولا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر[88] .

وهناك صور عدّة منه وردت عن الإمام الصادق عليه السلام منها:

1- **الفعل لازم مع فاعل اسم ظاهر:** زمنه عنده عليه السلام: **((وإنّ الصحو إذا دام جفت الأرض، واحترق النبات، وغيض ماء العيون والأودية، فأضر ذلك بالناس، وغلب اليبس على الهواء فأحدث ضروبا أخرى من الأمراض... فإذا تعاقبا على العالم هذا التعاقب اعتدل الهواء ودفع كل واحد منهما عادية الأخر، فصلحت الأشياء واستقامت..))[89]** . جاءت الأفعال اللازمة "جفّت، احترق، اعتدل، صلحت. "وهي أفعال لازمة فاعلها اسم ظاهر "الأرض، النبات، الهواء، الأشياء" وقد اكتفت الأفعال بالفاعل ولم تنصب مفعولًا به. وجاءت الأفعال ماضيّة الزمن ودلالتها لتوقع الحدوث في المستقبل بدلالة دخول "إذا" التي تغيّر زمن الفعل الماضي إلى المستقبل[90] ، فإذا أمتنعت السماء ودام ذلك سوف تجف الأرض ويحترق النبات... وهذا هو متوقع من هذا الامتناع[91] . والفعل اللازم قد يتعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر[92] ، ووجدت هذا كثيرًا عند الإمام عليه السلام [93]، ومنه قوله عليه السلام: **((ويثوّر الماء الذي عليه حتّى لا يتبيّن شخصه، فإذا وقع الطير على السمك الطافي وثب إليها فاصطادها))[94]** . تعدت الأفعال اللازمة "وقع، وثب" إلى المفعول به بواسطة حرف الجر "على، إلى" فالـ "السمك، والهاء" في الأصل وقع عليها فعل الفاعل فهي مفاعيل. والمفعول هنا في المعنى وليس الاصطلاح، فأنه في المعنى وقع عليه فعل الفاعل[95] .

2- **الفعل لازم وفاعل ضمير بارز: ومنه** عن الإمام عليه السلام: **((يا مفضّل الخلق حيارى عمهون سكارى في طغيانهم يتردّدون، وبشياطينهم وطواغيتهم يقتدون، بصراء عمي لا يبصرون، نطقاء بُكم لا يعقلون، سمعاء صُمّ لا يسمعون، رضوا بالدون، وحسبوا، أنّهم مهتدون، حادوا عن مدرجة الأكياس ورتعوا في مرعى الأرجاس الأنجاس، كأنّهم من مفاجآت الموت آمنون، وعن المجازات مزحزحون، يا ويلهم ما أشقاهم، وأطول عناءهم وأشدّ بلاءهم))[96]** . استعمل الإمام الصادق عليه السلام، الفعل اللازم مع فاعل يكون ضميرًا بارز وغلب على الفعل اللازم في كلامه تعديه بحرف الجر وأغلب مواضع هذا النمط جاءت متعدية بحرف الجر[97] . فقد استعمل الأفعال "يترددون، يقتدون، رضوا، حادوا، رتعوا". فهذه الأفعال وفاعلها الضمير البارز "واو الجماعة" قد تعدت بواسطة حرف الجر. وبقي الفعل مكتفي بالفاعل الضمير البارز في الفعل المضارع المنفي "يعقلون، يسمعون". ومنه قوله عليه السلام: **((وكان الناس أيضا يصيرون بالفراغ إلى غاية الأشر والبطر، حتّى يكثر الفساد وتظهر الفواحش))[98]** . دلّ الفعل المضارع "يصير" على المستقبل والفاعل الضمير البارز "واو الجماعة" وقد تعدى إلى المفعول "الفراغ" بواسطة حرف الجر "الباء".

3- فعل لازم فاعله ضمير مستتر: نحو قوله عليه السلام: **((انظر إلى هذا الذي يُقال له الليث وتسمّيه العامّة (أسد الذباب) وما أُعطي من الحيلة والرفق في معاشه، فإنّك تراه حين يحس بالذباب قد وقع قريبا منه. تركه مليّا حتّى كأنّه موات لا حراك به، فإذا رأى الذباب قد أطمأن وغفل عنه، دب دبيبا رفيقا، حتّى يكون منه بحيث تناله وثبته، ثمّ يثب عليه فيأخذه، فإذا أخذه اشتمل عليه بجسمه كله، مخافة أن ينجو منه، فلا يزال قبضا عليه، حتّى يحس بأنّه قد ضعف واسترخى ثمّ يقبل عليه فيفترسه...))[99]** . "أطمأن، ضعف، استرخى" أفعال لم تتعدى لمفعول، وفاعلهم ضمير مستتر تقديره "هو" وهو عائد على الذباب في "أطمأن، والضمير في " ضعف، استرخى" هو الضمير المستتر العائد على "الليث" "وهو جنس من العناكب يَصِيد الذباب"[100]. وكثر في هذا النمط أيضًا التعدي بحرف الجر[101] ، ومنه: **((انظر إلى الدجاجة كيف تهيج لحضن البيض والتفريخ))[102]** . الفعل الأمر "انظر" وفاعله الضمير المستتر تقديره" أنت" قد التزم الفاعل وتعدّى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر.

4- **الأفعال التي تأتي لازمة ومتعديّة:** نحو قول الإمام عليه السلام في كلامه عن الملاحدة والشكّاك: **((وقاتلهم أنّى يؤفكون فهم في ضلالهم وعمههم وتحيّرهم بمنزلة عميان دخلوا دارا قد بُنيت أتقنَ بناء وأحسنه))**[103] . جاء الفعل "دخل" متعديًا إلى المفعول "دارًا" بصورة مباشرة وفاعله ضمير متصل بارز. وقولي متعدّ مباشرة؛ لأنّ الفعل "دخل" قد ورد متعديًا بحرف جرٍ عند الإمام الصادق عليه السلام، كما في قوله: **((وكم من خلل كان يدخل عليه في أموره ومعاشه وتجارته))**[104] . وقوله عليه السلام: **((فقد استشعر الفقر، والوجل من فناء ماله وخوف الفقر على أنّ الذي يدخل على الإنسان فناء العمر أعظم ممّا يدخل عليه من فناء المال))**[105] . فقد ورد الفعل "يدخل" بصيغة الفعل المضارع، متعدي بحرف جرٍ، وورد أيضًا في مواضع أخرى متعدي بصورة مباشرة إلى المفعول. وهو عند سيبويه لازمًا حيث ذكر في باب الفاعل الذي يتعداه الفعل إلى المفعول قوله: "دخلتُ البيت"[106]. "وإنَّما معناه دخلتُ في البيت. والعامل فيه الفعلُ"[107]، وظاهر كلام سيبويه أنّه جعله متعدّيًا بحرف جر محذوف. وهو غير متعدّ عند ابن سراج[108] ، وقال ابن يعيش: "والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة. وإنما يتعدى بحرف الجر، نحو: "دخلت إلى البيت". وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال" [109]. وذهب المبرّد إلى غير هذا فقد جعله متعديًا بلا حرف بقوله: "فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول"[110]. وقد ذهب إلى تعديه، الأخفش [111] والجرميّ[112] . أمّا عند الدكتور إبراهيم السامرائي: أنّ الفعل "دخل" يَرِد متعديًا ولازم وفي الذكر الحكيم كثيرًا ما ورد متعديًا[113] . ومن خلال استقراء الدكتور السامرائي وما وجدته في كتاب التوحيد إلى رأي الدكتور إبراهيم السامرائي في أنّه يأتي لازمًا ومتعدًا.

ثانيًا: الجملة فعلها الفعل المتعدي وصورها.

وقد وردت الجملة الفعليّة ذات الفعل المتعدي بصور عديدة عند الإمام الصادق عليه السلام، منها:

1- فعل متعد وفاعله اسم ظاهر ومفعوله اسم ظاهر: وردت صورته قليلا عند الإمام [114]عليه السلام. ومن ذلك قوله عليه السلام: **((ذلك للتأديب والموعظة لمن يحلّ ذلك به ولغيره بسببه كما يؤدّب الملوك الناس للتنكيل والموعظة))**[115] . رفع الفعل المضارع "يؤدّب" فاعلًا اسمًا صريحًا وهو "الملوك" ونصب مفعولًا به وهو الاسم الظاهر "الناس". وقد أفاد زمن المضارع الاستمراريّة والتجدد[116] ؛ فوقوع أمر التأديب مستمر ومتجدد فهو حصل في الماضي ويحصل وسيحصل.

2- فعل متعد فاعله ضمير بارز ومفعوله اسم ظاهر: ومنه قوله عليه السلام: **((ثم فكّر في خلق هذه الأرض على ما هي عليه حين خلقت راتبة راكنة، فتكون موطنا مستقرا للأشياء، فيتمكن الناس من السعي عليها في مآربهم، والجلوس عليها لراحتهم، والنوم لهدوئهم، والإتقان لأعمالهم فإنّها لو كانت رجراجة منكفئة، لم يكونوا يستطيعون أن يتقنوا البناء والنجارة والصناعة وما أشبه ذلك))**[117] . يشير الإمام الصادق عليه السلام إلى قدرة الباري عز وجل في خلق هذه الأرض راكدة مستقرة فكيف يكون هذا من خلق الطبيعة ولا دخل لمدبر فيه. فالفعل "يتقن" متعد للمفعول "البناء" وفاعله الضمير البارز المتصل "واو الجماعة" ودلالته على المضي وهي من الحالات القليلة فدلالة المضارع الحال والاستقبال، لكنّ الإمام عليه السلام ، أراد به المضي، فوقوع إتقان البناء قد وقع وحدث في الماضي، و عليه السلام، وكذلك بدلالة "لم" التي تغير زمن الفعل المضارع إلى المضي[118] .

3- فعل متعد وفاعله ضمير مستتر ومفعوله اسم ظاهر: أكثر صورة للجملة الفعلية وردت عنده عليه السلام في الكتاب هي من هذا النمط[119] . ومنها قول الإمام عليه السلام في علّة كثرة الجراد: **((انظر إليه كيف ينساب على وجه الأرض مثل السيل فيغشى السهل، والجبل والبدو والحضر، حتّى يستر نور الشمس بكثرته))**[120] . ورد الفعل المتعد "يغشى، يستر" وهما متعديان فاعلهم ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على الجراد، والمفعول الاسم الظاهر "السهل، نور الشمس". وقد دلّ الفعل على الاستمرار فوجود الجراد كان ويكون فهو مستمر متجدد ستره نور الشمس بكثرته أو غشيانه السهول والجبال.

4- فعل متعد فاعله ضمير بارز ومفعوله ضمير بارز: ومنه قوله عليه السلام: **((أفليس قد جاز أن يكون الطفل ينتفع بالبكاء ووالداه لا يعرفان ذلك؟ فهما دائبان ليُسكِتاه ويتوخيان في الأمور مرضاته لئلّا يبكي))**[121] . جاء الفعل المتعدي ناصبًا للمفعول الضمير المتصل "هاء الغيبة" وفاعله الضمير البارز المتصل "ألف الاثنين" ودلالة الفعل المضارع المستقبل والاستمرارية فهو متى ما بكى أرادا إسكاته[122] .

5- فعل متعد وفاعل مستتر ومفعول به ضمير بارز: ومن ذلك قوله عليه السلام: **((يراه يدور ويسقي حديقة شجر ونبات فيرى كل شيء من آلاته مقدرا بعضه يلقي بعضا على ما فيه صلاح تلك الحديقة وما فيها))**[123] . جاء الفعل المضارع "يرى" متعدي لمفعول واحد وهي "رأى البصريّة" التي تتعدى إلى مفعول واحد إذا لم تتعدى إلى اثنين بواسطة همزة التعديّة[124] . وجاء في مغني اللبيب "رأى البصرية وسائر أفعال الحواسّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف"[125]. وقولنا "رأى البصريّة" احتراز من "رأى الحلمية أو العلمية" التي تنصب مفعولين وبهمزة التعدي تتعدى إلى ثلاثة[126] . وقد استعمل الفعل للدلالة على معناه، وهو وقوع الحدث في الحال، أو الاستقبال [127]، لوقوع الفعل[128] .

6- فعل متعد وفاعله ضمير بارز ومفعوله مصدر مؤول:

يقع المصدر المؤول من "أن والفعل المضارع" مفعولًا[129] . ومن ذلك قول الإمام عليه السلام: **((ويتكرّهون الأدب والعمل، ويحبّون أن يتفرّغوا للهو والبطالة، وينالوا كل مطعم ومشرب))**[130] . جاء الفعل المضارع "يحب" وفاعله الضمير المتصل "واو الجماعة" متعديًا لمفعول وهو المصدر المؤول من "أن والفعل المضارع". وتقديره "يحبون التفرغ".

7- فعل متعد إلى مفعولين:

وقد يتعدى الفعل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وليس أصلهما مبتدأ وخبر.

أ: فعل متعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر: وهنّ ظنّ وأخواتها ومنها:

أفعال اليقين: رأى، ووجد، وألفى [131]، نحو قوله عليه السلام: **((انظر إلى النحل واحتشاده في صنعة العسل، وتهيئته البيوت المسدسة وما ترى في ذلك من دقائق الفطنة، فإنّك إذا تأمّلت العمل رأيته عجيبا لطيفا، وإذا رأيت المعمول وجدته عظيما شريفا موقعه من الناس، وإذا رجعت إلى الفاعل ألفيته غبيا جاهلا بنفسه فضلا عمّا سوى ذلك، ففي هذا أوضح الدلالة على أنّ الصواب والحكمة في هذه الصنعة ليس للنحل بل هي للذي طبعه عليها، وسخره فيها لمصلحة الناس))**[132] .
تجد الجمل: "رأيته عجيبا لطيفا، وجدته عظيما شريفا، ألفيته غبيا جاهلا" فقد جاءت هذه الأفعال الثلاثة الدالة على اليقين في سياق واحد. فالفعل رأى وفاعله الضمير المستتر "هو" نصب مفعولين الأوّل "هاء الغيبة" والثاني "عجيبا". والفعل وجد وفاعله الضمير المستتر "هو" نصب مفعولين الأوّل "هاء الغيبة" والثاني "عظيما". والفعل ألفى، وفاعله الضمير المستتر "هو" نصب مفعولين الأوّل "هاء الغيبة" والثاني "غبيا". وقيل يُعرب المفعول الثاني حالًا وليس مفعولًا ثان وهو بخلاف الجمهور[133] . " ثمّ إنّ هذه الأفعال القلبيّة تفيد في الخبر يقينا وتسمّى علميّة [134]" فاستعمال رأى والتي هي في الأصل للرؤيا، للعلمية يدل أن هذا الشيء حقيقة وكأنّك أنت رأيته بعينك[135] . وجاء في التصريح "وإنّما ساغ المجيء وجد للعلم؛ لأنّ من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه"[136]. وتأتي الأفعال (وجد وألفى) لإصابة الشيء على الصفة؛ لأنّك إذا وجدت الشيء على الصفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلومًا[137] . فما مثلت أعلاه عند الإمام الصادق عليه السلام ، استعمل أفعال علميّة ثلاثة في سياق واحد؛ لأنّه قد طرح حقائق ثابتة في عمل النحل وإنتاجه للعسل وهذا الصنع العجيب الذي وضعه الله تعالى في النحلة.

وأفعال الرجحان: ومنها ظنَّ: كما جاء عند الإمام الصادق عليه السلام: **((ولعلّك تظنّ أنّها ممّا يخلص إليه بالحيلة والفطنة، وليست ممّا أعطيه الإنسان من خلقه وطباعه))**[138] . استعمل الإمام الصادق ظنَّ بصيغة الفعل المضارع وهي من الأفعال

المتصرفة، وقد أتى منها اسم فاعل أيضا عند الإمام الصادق عليه السلام: **((عسى أن يظنّ ظانّ أنّها فضل لا معنى له))**[139] . وقد تسدّ "أنّ ومعموليها" مسدّ مفعولي "تظن"[140]، وهو رأي سيبويه في أنّ مفعولي "ظنَّ" يسدّ مسدها المصدر المؤول، وخالفه في ذلك الأخفش ورجّح رأي الأوّل ابن الشجري[141] . وما وجدته في كتاب توحيد المفضّل، ورود خبرها مصدر مؤول بكثرة بل غلبة واضحة[142] . وبهذا لا محيص من الأخذ برأي سيبويه.

ومنه حسب كما قول الإمام الصادق عليه السلام: **((والثعلب إذا أعوَزَه الطُّعم، تماوت ونفخ بطنه، حتّى يحسبه الطير ميّتا، فإذا وقعت عليه لتنهشه، وثب عليها فأخذها))**[143] . ورد الفعل "حسب" ناصبًا لمفعولين الأول مقدم وهو الضمير "هاء الغيبة" والثاني ميّتًا، والطير فاعل مؤخر عن المفعول الأوّل. وحسب الواردة "يراد به الاعتقاد الراجح ومعناها الظن[144] . يشير الإمام الصادق عليه السلام، إلى هذه الحيلة التي يملكها الثعلب، قد جعلت الطير يظن ويعتقد اعتقادا راجًا بأنه ميّت.

ومنه زعم: ومنها قوله الإمام عليه السلام: **((فأمّا أصحاب الطبائع فقالوا: إنّ الطبيعة لا تفعل شيئا لغير معنى ولا عمّا فيه تمام الشيء في طبيعته، وزعموا أنّ الحكمة تشهد بذلك، فقيل لهم: فمن أعطى الطبيعة هذه الحكمة، والوقوف على حدود الأشياء بلا مجاوزة لها))**[145] . جاء الفعل زعم متعديًا وسدت "إنّ ومعمولي" مسدّ مفعولي زعم، وفاعلها واو الجماعة. واستعمل الإمام الصادق عليه السلام في هذا الموضع للرد على أصحاب الطبيعة والقائلين بها؛ لأنّ أصل دلالة الفعل "القولُ من غير صِحّةٍ ولا يقين[146] " والقول بزعم هو قول غير مستند إلى وثوق فقد يكون على حق وقد يكون على باطل وأكثره للباطل أقرب[147] . فقول أصحاب الطبائع لم يكن صحيحًا فستعمل الفعل زعم للدلالة على ذلك ولو استعمل "قالوا" لم يؤد المراد؛ لأنّه يعلم بكذبهم وعدم تيقنهم ممّا يقولون.

وأفعال التحويل: **منها جعل:** كما في قوله عليه السلام: **ومنه: ((من جعل الإنسان ذكراً أو أنثى إلّا من خلقه متناسلاً؟))**[148] ، جاء الفعل جعل وفاعله الضمير المستتر "هو" والإنسان مفعول به أوّل و"ذكر" مفعول ثان. احتج الإمام عليه السلام، في جعل الإنسان نصفين ذكر وأنثى؛ لدوام النسل وبقاءه وهذا تدبير من خالق عظيم فالجعل لا يأتي من الطبيعة وحدها بل كل جعل يحتاج إلى جاعل له.

وهب: ومنه **((وهب الإنسان فطن لهذه الأشياء بذهنه ولطيف رويّته وتجاربه، فالبهائم كيف فطنت لها حتّى صار بعض السباع يتداوى من جراحه إن أصابته ببعض العقاقير فيبرأ))**[149] ، جاء فعل الأمر "هَبْ" وهو جامد لا يأتي إلاّ بصيغة الأمر[150] ، ناصبًا لمفعولين، الأوّل الإنسان والثاني الجملة الفعليّة. ومعناه "ظن" جاء في حاشية الخضري "(هَبْ) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لا من الهبة "[151]. وفي اللسان: "تقول: هب زيدًا منطلقًا بمعنى احسب، يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى[152] ". فيقول لهم عليه السلام احسبوا أنّ الإنسان تعلّم كل ذلك بفطنته فمن علّم الحيوانات ذلك إلّا مدبر حكيم. فهم ظنوا أنّ الإنسان اهتدى إلى كل هذه المعرفة بفضل فطنته وتجربته، فالبهائم كيف فطنت للتداوي. ألم يكن ذلك تدبير من مدبر.

اتخذ: كقوله عليه السلام: **((فأكلته فاختضب خطمها بدمه فنظر الناس إلى حسنه فاتخذوه صبغا، وأشباه هذا ممّا يقف الناس عليه حالا بعد حال وزمانا بعد زمان))**[153] . فالفعل اتخذ من أخوات ظنَّ أي عامل بعملها تعدّى فاعله" واو الجماعة" إلى مفعولين الأوّل "هاء الغيبة" والثاني "صبغا" يشير عليه السلام في هذا الموضع إلى صنع الله تعالى أن جعل من الإنسان يتعلم مما يرى ويجعل مما يره، مبدأ مهم للتعلّم، وهذا المبدأ هو الذي جعلهم يتعلمون الأشياء حالا بعد حال.

ب: أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، ومن ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: **((يا مفضّل من غيّب الفؤاد جوف الصدر، وكساه المدرعة التي هي غشاؤه، وحصّنه بالجوانح وعليها من اللحم والعصب، لئلّا يصل إليه ما ينأكه؟))** [154]. فالفعل "كسا" من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر. فكسا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر

"هو"، والمفعول الأوّل الضمير المتصل "هاء الغيبة" والمفعول الثاني "المدرعة". ومنه أيضًا قوله عليه السلام: **((فمن هذا الذي يرصده حتّى يوافيه بكل شيء من هذه المآرب إلّا الذي أنشأه خلقا، بعد إن لم يكن))**[155] . أورد عليه السلام ، الفعل "أنشأ" وهو ناصب لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر وهما "هاء الغيبة" المفعول الأوّل و "خلقا" المفعول الثاني. ومن الأفعال التي تنصب مفعولين عنده عليه السلام "أعطى" ومنه قوله عليه السلام: **((أعطى الرجل اللحية، لما له من العز والجلالة والهيبة))**[156] . نصب الفعل "أعطى" وفاعله الضمير مستتر، مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، المفعول الأوّل "الرجل" والمفعول الثاني. وقد استعمل الإمام الصادق عليه السلام الفعل "أعطى" والعطاء لا يكون إلا لمن يملك، فسبحانه هو القادر على إعطاء الرجل اللحية ومنعها المرأة لتميزه عنها، وهذا ليس من فعل الطبيعة وإن كان من فعل الطبيعة، فمن مكّن الطبيعة من ذلك[157] .

وقد يحذف المفعول بعد الفعل والفاعل ذلك إذا دلّ عليه دليل، ومنه قول الإمام الصادق عليه السلام: **((تأمّل يا مفضّل هذه القوى التي في النفس، وموقعها من الإنسان، أعني الفكر والوهم والعقل والحفظ وغير ذلك، أفرأيت لو نُقِصَ الإنسان من هذه الخلال الحفظ وحده، كيف كانت تكون حاله، وكم من خلل كان يدخل عليه في أموره ومعاشه وتجارته، إذا لم يحفظ ما له وما عليه وما أخذه وما أعطى وما رأى وما سمع وما قال وما قيل له ولم يذكر من أحسن إليه ممّن أساء به، وما نفعه ممّا ضرّه ثمّ كان لا يهتدي لطريق لو سلكه ما لا يُحصى، ولا يحفظ علما ولو درسه عمره ولا يعتقد دينا، ولا ينتفع بتجربة، ولا يستطيع أن يعتبر شيئا على ما مضى بل كان حقيقا أن ينسلخ من الإنسانيّة))**[158]. فالأفعال متعدّية قد اكتفت بالفاعل وحذفت المفاعيل (أعطى، رأى، سمع)؛ فقد دلّ عليها كلام سبقها، فحُذفت المفاعيل وذلك لأمن البس إذ لم يختل المعنى بحذفها[159] ، وتقديره "ما أعطاه، رآه، سمعه".

ثالثًا: الجملة فعلها فعل مبني للمجهول وصورها: يحذف الفاعل والحذف هذا يكون لغرض من الأغراض، فينوب عنه مفعوله[160] ". والفعل المبني للمجهول ما حذف فاعله وهو حدّ سيبويه[161] . ويأخذ أحكامه " كالرفع، والعمدية، ووجوب التأخير[162] "، والمفعول به هو الأصل في النيابة عنه[163] . "ومن الأغراض: "إمّا لفظي؛ كالإيجاز، وتصحيح النظم؛ أو معنوي؛ كالعلم به، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه، أو عليه"[164]. ويشترط في نائب الفاعل بناء الفعل لغير الفاعل، يُبنى للمفعول بضم أوله مطلقًا وإذا كان ماضيًا كسرت ما قبل آخره، وإذا كان مضارعًا فتحت[165] . وينوب عن الفاعل المفعول في الأصل كما ذكرنا: كما في قول الإمام الصادق عليه السلام: **((لأنّه يحتاج إليه لشربه ووضوئه وغسله وغسل ثيابه وسقي أنعامه وزرعه فجُعل الماء مبذولا لا يشترى لتسقط عن الإنسان المؤنة في طلبه وتكلفه، وجعل الخبز متعذرا لا يُنال إلّا بالحيلة والحركة، ليكون للإنسان في ذلك شغل يكفه))**[166] . ورد الفعل "جُعل" وهو متعد لمفعولين مبنيّ للمفعول وناب مفعوله الأوّل مناب الفاعل فإذا كان الفعل متعدي إلى مفعول واحد أقام مقام الفاعل فإذا كان متعدي على مفعولين أقام الأوّل مقامه وبقي الثاني منصوب على المفعوليّة[167] . وقد تكرّر ذلك عند الإمام الصادق عليه السلام، ما يقارب (ثلاثين مرّة) وكل الجمل فيها الفاعل هو الله جلّ جلاله[168] . والغرض من حذف الفاعل هو معرفته، فالذي جعل الماء مبذولا هو الله جل جلالة.

وتنوب شبه الجملة من الجار والمجرور[169] ، أو الظرف[170] مناب الفاعل: ينوب الجار والمجرور مناب الفاعل، عند النحويين بخلاف الفرّاء الذي ذهب إلى أنّ النائب هو حرف الجر فقط. أيْ الجار والنائب وليس الجار والمجرور؛ لأنّ المنصوب عنده على المفعوليّة هو حرف الجر وليس مجروره [171]. وبخلاف بعضهم "النائب ضمير المصدر لا المجرور، لأنّه لا يُتبع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدم"[172]. كما في قوله عليه السلام: **((وأشباه ذلك، هذه التماثيل التي تُعمل من العيدان، وتُلفّ بالخرق وتُشدّ بالخيوط، وتُطلى فوق ذلك بالصمغ فتكون العيدان بمنزلة العظام والخرق بمنزلة اللحم، والخيوط بمنزلة العصب والعروق، والطلاء بمنزلة الجلد))**[173] . فالأفعال "تُعمل، تُلفّ، تُشدّ، تُطلى" بُنيت للمفعول وهو الجار والمجرور "من العيدان، بالخرق، بالخيوط" والظرف "فوق". وغرض حذفه هو أنّ الحديث غير متعلق بالفاعل[174] . وليس

هناك غرض من ذكره، فالذي يعمل – يَلفّ ويشدّ ويطلي – غير مهم للمخَاطَب والمخاطِب، فالإمام ﷺ، لا يريد الحديث عن الفاعل بل يُريد أنّ يخبر عن جميل هذا الصنع والتدبير والحكمة فيه ومن دلّ على تلك الأشياء وجعلها تصنع هكذا.

الاستنتاجات

- لم يذكر النحاة الأوائل مصطلح الجملة، لكنهم تحدثوا عن ركنيه المسند والمسند إليه.
- كثر في كلام الصادق ﷺ ، الخبر جملة فعليّة، مقارنة بالإسميّة التي لم تذكر.

- الجملة الفعليّة غلبت الجملة الاسميّة فهي الطاغية في حديث الإمام الصادق ﷺ ، وهذا يدل على أنّ حديثه ﷺ يدلل على تجدد الحدوث كثيرًا، وقل منه ما دلّت أحاديثه على الثبوت.
- غلب في حديث الإمام الصادق ﷺ ، بناء الفعل للمجهول، إذا كان الفاعل لفظ الجلالة؛ وذلك للعلم به وتارةً للتعظيم.

الهوامش

(1) يُنظر: بناء الجملة العربيّة 21.
(2) يُنظر: الجملة في النظام اللغوي عند العرب 94.
(3) المقتضب 1: 146.
(4) الخصائص 1: 17.
(5) المفصّل 32.
(6) اللباب في علل البناء والإعراب 1: 41.
(7) يُنظر: مغني اللبيب 2: 37.
(8) يُنظر: نفسه.
(9) يُنظر: همع الهوامع 1: 36–37.
(10) يُنظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها11–12.
(11) يُنظر: مسائل خلافية في النحو 42.
(12) أساس النحو 57.
(13) يُنظر نظرات في الجملة العربيّة 16 – 17. الجملة العربيّة دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية: 36.
(14) يُنظر: في النحو العربي نقده وتوجيهه 31.
(15) يُنظر: معاني النحو: 1:14.
(16) يُنظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها 13.
(17) يُنظر: مغني اللبيب 2: 38، البلاغة فنونها وأفنانها 1: 92، يُنظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها 13.
(18) يُنظر: شرح المفصل: 1: مغني اللبيب 2: 39، شرح قواعد الإعراب 13– 14.
(19) يُنظر: مغني اللبيب 2: شرح قواعد الإعراب 14، همع الهوامع 1: 38.
(20) يُنظر: شرح قواعد الإعراب 14.
(21) يُنظر: معاني النحو 1: 14.
(22) يُنظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها 157.
(23) يُنظر: شرح المفصل 1: 230.
(24) نحو العربيّة 2: 14.
(25) يُنظر: همع الهوامع 1: 13.
(26) يُنظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها 161.

(27) يُنظر: البلاغة فنونها وأفنانها 1: 93.

(28) يُنظر: مغني اللبيب 2: 39.

(29) يُنظر: النحو الوافي 1: 367.

(30) يُنظر: نفسه 1: 367 – 368.

(31) يُنظر: الأشباه والنظائر 2: 106.

(32) يُنظر: البديع في علم العربيّة 54، الأشباه والنظائر 2: 106.

(33) يُنظر: همع الهوامع 2: 3.

(34) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 38، شرح تسهيل الفوائد 1: 263.

(35) يُنظر: البديع في علم العربيّة 1: 67.

(36) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 126– 132.

(37) يُنظر" همع الهوامع: 2: 8.

(38) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة 1: 293.

(39) يُنظر: شرح المفصل 1: 85.

(40) الأصول في النحو 1: 59.

(41) يُنظر: أمالي ابن الحاجب 832.

(42) يُنظر: شرح المفصل 1: 85.

(43) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 72.

(44) يُنظر: شرح المفصل 1 :86.

(45) يُنظر: معاني النحو 1: 40.

(46) يُنظر: من أمالي الإمام الصادق ﷺ 1: 55.

(47) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 117.

(48) يُنظر: اللمع: 29.

(49) يُنظر: دلائل الإعجاز 187.

(50) يُنظر: التطبيق النحوي 109.

(51) يُنظر: البلاغة فنونها وأفنانها 1: 251.

(52) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 182–183

(53) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 73. ومنه عند الإمام ﷺ : (ومعرفة العقاقير التي يستشفى بها من ضروب الأسقام:108)، (والمعادن التي يستخرج منها أنواع الجواهر :108).

(54) جواهر البلاغة 39.

(55) يُنظر: دلائل الإعجاز 200.

(56) يُنظر: الخصائص 1: 321.

(57) يُنظر: دلائل الإعجاز 200– 201.

(58) يُنظر معاني النحو 1: 120.

(59) يُنظر: اللمع 29.

(60) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1: 208.

(61) يُنظر: دلائل الإعجاز 174.

(62) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 74.

(63) يُنظر: اللمع 30.

(64) يُنظر: علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي 57.

(65) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 140.

(66) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1: 201، النحو الوافي 1: 392 – 392.

(67) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 1: 243– 244.

(68) يُنظر: معاني النحو 1: 189.
(69) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 121.
(70) نفسه 69، 81.
(71) يُنظر: مغني اللبيب 1: 226.
(72) يُنظر: معاني النحو 189–190.
(73) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 112 – 113.
(74) يُنظر: المفصل 37.
(75) يُنظر مغني اللبيب 1: 226.
(76) يُنظر: نفسه 2: 38.
(77) يُنظر: البديع في علم العربيّة 1: 72، معاني النحو 2: 206.
(78) يُنظر: في النحو العربي نقده وتوجيهه 31.
(79) يُنظر: همع الهوامع 2: 253.
(80) يُنظر: معاني النحو 1: 14.
(81) شرح الكافية لابن جماعة 271.
(82) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس 38.
(83) يُنظر: الأصول في النحو 1: 72–73، همع الهوامع 2: 253.
(84) كتاب الأفعال 9.
(85) يُنظر: شرح المفصل7: 65.
(86) النحو الوافي 2: 120.
(87) المرتجل في شرح الجمل 117.
(88) يُنظر: شرح المفصل 7: 65.
(89) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 181.
(90) معاني النحو 3: 314.
(91) ومن الأفعال اللازمة وفاعل اسم ظاهر انظر: ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨٤، ٨٧، ١٦٨، ١٨١، ١٨٣، ٢٠٣.
(92) المفصل 258.
(93) فعل ماضٍ لازم متعدي بحرف جر وفاعله اسم ظاهر: ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٩٤، ٩٦، ٢٠٠.
فعل مضارع متعدي بحرف جر وفاعله اسم ضاهر: ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١١٠، ١١٢، ١٧٤، ١٨٣، ٢٠٣.
(94) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 140.
(95) يُنظر: النحو الوافي 2: 120.
(96) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 122.
(97) يُنظر: فعل لازم فاعله ضمير بارز متعدي بحرف جر: ٧١ ٧٠، ٧٥ ،٧٧، ٨٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٥، ١٥٨، ٢٠٤، ٢١٨.
(98) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 149.
(99) نفسه.
(100) معجم مقاييس اللغة 909.
(101) فعل لازم فاعله ضمير مستتر متعدي بحرف جر ٧١، ٧٢، ٧٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤.
(102) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 145.
(103) نفسه 70.
(104) نفسه 104.
(105) نفسه 109.
(106) الكتاب 1: 35.
(107) نفسه 1: 159.
(108) يُنظر: الأصول في النحو: 1: 170.

(109) يُنظر: شرح المفصل 7: 63.

(110) المقتضب 4: 337.

(111) يُنظر: البديع في علم العربيّة 1: 435.

(112) يُنظر: أمالي ابن الشجري: المقدمة 124.

(113) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته 86–87.

(114) يُنظر: من الأفعال المتعدية لمفعول اسم ظاهر ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٦، ٩٦، ١٠٣، ١١٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٦.

(115) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 86.

(116) يُنظر: معاني النحو 3: 332.

(117) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 174– 175.

(118) يُنظر نفسه: مواضعه الأخرى: ٧٠، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٩٠، ٩٩.

(119) يُنظر نفسه: مواضعه: ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨،

(120) نفسه 154.

(121) نفسه 78.

(122) يُنظر نفسه مواضعه: ٧٩، ١٠٢، ١٣١، ١٤١، ٨٠، ٩٠، ١٠٤، ٢٠٢.

(123) نفسه 168.

(124) يُنظر: البحر المحيط 1: 622، الدر المصون 4: 244.

(125) مغني اللبيب2: 78.

(126) يُنظر: شرح التسهيل تسهيل الفوائد 2: 14– 15.

(127) معاني النحو 3: 333.

(128) يُنظر مواضعه: ٧٠، ٧٢، ٧٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٧٧.

(129) يُنظر: التطبيق النحوي 189.

(130) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 204.

(131) يُنظر: شرح ابن الناظم 141– 142.

(132) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 153.

(133) يُنظر: معاني النحو 2: 5.

(134) يُنظر: شرح المكودي على الألفية 82.

(135) يُنظر: معاني النحو 2: 12.

(136) يُنظر: شرح التصريح 1: 247، معاني النحو 2: 12.

(137) يُنظر: شرح الر ضي على الكافية 4: 151.

(138) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 107.

(139) نفسه 151.

(140) يُنظر: ارتشاف الضرب4: 1639، الدر المصون: 304، النحو الوافي 2: 13.

(141) يُنظر: أمالي ابن الشجري: المقدمة 115.

(142) يُنظر بعض مواضع ظن وأخواتها، سدّ المصدر مسدّ مفعوليها: 78، ٨٠، ٩٩، ١٠٢،

(143) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 139.

(144) يُنظر: معاني النحو 2: 22.

(145) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 220.

(146) معجم مقاييس اللغة: 433.

(147) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 4: 150.

(148) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 93.

(149) نفسه 197.

(150)النحو الوافي: 2: 10.

(151) حاشية الخضري 1: 293.
(152) يُنظر: معاني النحو 2: 26.
(153) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل156.
(154) نفسه92.
(155) نفسه 76.
(156) نفسه 119.
(157) يُنظر: نفسه 220.
(158) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 104- 105.
(159) يُنظر: النحو الوافي 2: 49.
(160) يُنظر: شرح الألفية لابن الوردي1: 140
(161) يُنظر الكتاب 1: 14.
(162) يُنظر: شرح الأشموني: 1: 180. أوضح المسالك2: 137.
(163) يُنظر: شرح الأشموني: 1: 180.
(164) يُنظر: شرح التسهيل 2: 57- 58. أوضح المسالك2: 135- 137.
(165) يُنظر: تسهيل الفوائد 77- 78.
(166) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 114.
(167) يُنظر: الأصول في النحو: 1: 77.
(168) يُنظر: 79، 83، 84، 95، 101، 102، 105، 114، 129.
(169) يُنظر: تسهيل الفوائد 77.
(170) يُنظر: الأصول في النحو: 1: 94. شرح التسهيل 2: 59.
(171) يُنظر: الأشباه والنظائر 2: 374-375.
(172) يُنظر: أوضح المسالك 2: 138.
(173) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفصّل 123.
(174) يُنظر: معاني النحو 2: 71.

المصادر والمراجع:

1) ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأول 1418 هـ . 1998م.
2) أساس النحو، سماحة العلّامة المحقق آية الله السيّد علي الموسوي البهبهاني، دار العلم بهبهاني قم، 1422 هـ.
3) أسرار العربيّة، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، محمد بهجت البيطار، د. ن. ط، د. ن. ت.
4) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الاله نبهان، غازي مختار، إبراهيم محمد عبد الله، أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجموعة اللغة العربيّة دمشق، د.ن.ت
5) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م.
6) الأفعال الناسخة، حمدي كوكب، دار البحوث والإعلام، ط1 ،2008م.
7) أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق، د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت- دار عمار عمّان، د. ن. ت.

8) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، – ١٩٨٩ م

9) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٩٩١م.

10) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي بركات الأنباري، المكتبة العصرية، 2007م. د.ن.ط.

11) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية بيروت، د.ن.ت.

12) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1 – ١٩٦٩ م.

13) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس شرح على متن التفاحة في النحو للنحاس لحازم خنفر 2012م، د. ن. ط.

14) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، 1420هـ.

15) البديع في علم العربيّة، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط1، ١٤٢٠ هـ.

16) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث القاهرة، ط3، 1984م.

17) البلاغة فنونها وأفنانها، د. فضل حسن عباس، دار النفائس، ط12، 2009م.

18) بناء الجملة العربيّة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب القاهرة، 2003، د.ن.ط.

19) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبريّ، تحقيق ودراسة عبد الرحمان السليمان العثيمين، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور أحمد مكّي الأنصاري، 1976م. أطروحة دكتوراه.

20) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، سنة النشر – ١٩٦٧م.

21) التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف، ط1، ١٩٩٩م.

22) تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، راجعه محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف.

23) توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة مصر، ط2، ٢٠٠٧ م.

24) الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٣، ٢٠٠٩.

25) الجملة العربيّة دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، حسين منصور الشيخ، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، ط1، 2009م.

26) الجملة العربيّة والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.

27) الجملة في النظام اللغوي عند العرب، د. عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، الأثر مجلة الآداب واللغات، العدد الخامس، مارس 2006.

28) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تأليف السيد أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية بيروت، د.ن.ت،

29) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ضبط بوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة، ط1، 2003م.

30) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني، تحقيق محمد تقي الايرواني، دار الأضواء بيروت، ط2، 1985م.

31) الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، ط٢، د. ن. ت.

32) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، د. ن. ت

33) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، د. ن. ط.

34) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، د. ن. ط.

35) دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة،2004م

36) شرح ابن الناظم 141– 142

37) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، ١٩٩٨م.

38) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

39) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، هو شرح خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، على أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط 1، ٢٠٠٠م

40) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط2، 1996.

41) شرح ألفية ابن مالك المسمّى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ٢٠٠٨ م

42) شرح الكتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط8، 2001م.

43) شرح المفصل للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش صححه وعلق عليه جماعة من العلماء الأزهر، طبعة المنيرية، د. ن.

44) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، ط1، ١٩٧٧م.

45) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥.

46) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.

47) شرح قطر الندى و بلّ الصدى، الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، ذوي القربي قم، 1434هـ.

48) شرح قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تأليف محمد مصطفى القوجويّ، دراسة وتحقيق إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، د. ن. ت.

49) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار القاهرة، 2000م، د. ن. ط.

50) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ٢٠٠٨ م

51) علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1993م.

52) علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى مراغي، دار الكتب العلمية بيروت، ط3 1993م.

53) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1983م.

54) في النحو العربي نقده وتوجيهه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط2، 1986م.

55) كتاب الأفعال لابن القوطية، المحقق: على فوده، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، ١٩٩٣ م.

56) الكتاب سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة 1977 م.

57) كتاب فكّر المعروف بتوحيد المفضّل المعروف توحيد المفضّل، إملاء الإمام الصادق ﷺ على المفضل بن عمر الجعفي، تحقيق قيس العطّار، قم منشورات دليل ما، مطبعة نكارش، ط1 1427هـ.

58) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط1، ١٩٩٥م.

59) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، ٢٠٠٤م

60) اللمع في العربيّة، أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق د. سميح أبو مغلي، الناشر: دار المجدلاوي، 1988م.

61) المدارس النحوية شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، ب. ن. ت.

62) المسائل الحلبيات لابي على الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ن دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ط1، 1987م.

63) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة، دمشق – دار المنارة للطباعة بيروت، ط1 – ١٩٨٧ م.

64) مسائل خلافية في النحو المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – ط1، ١٩٩٢م.

65) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة الأردن، ط1، ٢٠٠٠ م.

66) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، د. محمد عوض مرعب – الآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، 2008م.

67) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة ذو القربى، ط١، ١٤٣٦ هـ.

68) المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار للنشر، ط1، 2004م.

69) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994، د.ن.ط.

70) المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد الستار الجواري – عبد الله الجبوري، ط1، 1972.

71) من أمالي الإمام الصادق وهو شرح ما أملاه الإمام الصادق ﷺ على تلميذه المفضّل بن عمر الجعفي، محمد خليلي، مؤسسة الأعلمي بيروت، ط4، 1984م.

72) نحو العربيّة، عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، الناشر: مكتبة دار العروبة، ط1، 2001م.

73) النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المحمدي بيروت، ط١، د. ت.

74) نظرات في الجملة العربيّة، د. كريم حسين الخالدي، الناشر دار صفاء، ط1، 2005.

75) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1992م.